الرتبة العلمية :أستاذ محاضر ب مجال البحث :المؤسسات الدستورية و اإلدارية المؤسسة :جامعة 8ماي 5491 قالمة المحور:المحور الثاني ـ الرقابة الخارجية – عنوان المداخلة :اإلطار القانوني للرقابة الجبائية و ضوابط إثباتها لم يعرف المشرع الرقابة الجبائية بمفهومها النظري ، صالحيات للمؤسسات الكفيلة بذلك من مفتشية الضرائب المختصة إقليميا إلى نيابة المديرية المكلفة وصوال إلى مصالح البحث و التحري ، االقتصادية التي لها انعكاساتها على اإلدارة الجبائية أنشأ ما يعرف بمديرية المؤسسات الكبرى. لقد حدد المشرع من جهة مهمة اإلدارة الجبائية الخاصة بالرقابة و من جهة أخرى حدد الطرق و آالليات المختلفة لهذه الرقابة على المكلفين الخاضعين لها و التي تنحصر في المعايـــــــــنة و رفض فماهي خصوصية كل آلية من آليات الرقابة الجبائية و ما مدى مساهمتها في رسم الضوابط الكفيلة بالسير الحسن لعمل اإلدارة الجبائية و موازنتها مع الحياة المهنية للخاضعين للرقابة؟ . تعد الرقابة الجبائية من الوسائل الهامة في اإلثبات في المنازعة الضريبية ، الضرائب التطبيق الميداني للقوانين و التشريعات الجبائية حتى تتمكن من التحصيل الفعلي لموارد و بهدف المحافظة على الحقوق العامة للمجتمع من جانب آخر. لم يعرف المشرع الرقابة الجبائية بمفهومها النظري ، صالحيات للمؤسسات الكفيلة بذلك من مفتشية الضرائب المختصة إقليميا إلى نيابة المديرية المكلفة وصوال إلى مصالح البحث و التحري ، االقتصادية التي لها انعكاساتها على اإلدارة الجبائية أنشأ ما يعرف بمديرية المؤسسات الكبرى. لقد حدد المشرع من جهة مهمة اإلدارة الجبائية الخاصة بالرقابة و من جهة أخرى حدد الطرق و آالليات المختلفة لهذه الرقابة على المكلفين الخاضعين لها و التي تنحصر في المعايـــــــــنة و رفض فماهي خصوصية كل آلية من آليات الرقابة الجبائية و ما مدى مساهمتها في رسم الضوابط الكفيلة بالسير الحسن لعمل اإلدارة الجبائية و موازنتها مع الحياة المهنية للخاضعين للرقابة؟ . لإلجابة على هذه اإلشكالية نقسم المداخلة إلى قسمين: أوال:ضوابط اإلطار القانوني للرقابة الجبائية ب ـ اإلطار القانوني للرقابة الجبائية ثانيا : أشكال و آليات الرقابة الجبائية ب ـ أليات أو طرق الرقابة الجبائية أوال: ضوابط اإلطار القانوني للرقابة الجبائية: إن الرقابة الجبائية أداة تستعملها إدارة الضرائب من أجل اإلثبات و التأكد من صحة التصريحات 1 المودعة لديها من طرف المكلف بالضريبة ، باإلضافة إلى قيامها بإجراءات أشد ضبطا و تأكيدا و الرقابة من خالل أشكالها و آلياتها المختلفة تحقق ذلك . لقد حدد المشرع الجزائري هذه الصور من الرقابة الجبائية من أجل إثبات قانونية التصريحات المقدمة 2 إلدارة الضرائب و السماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبي. كما يرمي المشرع كذلك من وراء آليات الرقابة الجبائية تفادي كل التجاوزات التي تقوم بها إدارة الضرائب 3 أثناء مزاولتها لنشاطها ، عن طريق إيجاد و خلق ضمانات للمكلف بالضريبة تحميه من تعسف إدارة الضرائب من جهة و للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة التي قد تكون غير صحيحة أو منقوصة من جهة أخرى . و لتحديد اإلطار القانوني للرقابة الجبائية البد قبال من تحديد مفهومها و ضوابطها . أ ـ تعريف الرقابة الجبائية : الدعوى الضريبية و إثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة ، ـ1 تنص المادة 14 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و التي ألغيت بموجب المادة7 من ق م لسن 5440 وأعيد إحداثها بموجب المادة 1 من ق م لسنة 1555 و ملغاة بموجب المادة 0 من ق م لسنة 1551"يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام التصريح المراقب أن يمسكوا سجال يوميا ، دون بياض و ال شطب إيراداتهم و نفقاتهم المهنية بالتفصيل . وعليهم كذلك أن يمسكوا وثيقة مدعمة بوثائق اإلثبات المطابقة ، المخصصة لممارسة مهنتهم ، و يجب على المكلفين بالضريبة أن يحتفظوا بالسجال و كل وثائق اإلثبات إلى غاية انقضاء السنة الرابعة التي تلي فيها قيد اإليرادات و النفقات. ـ3قرار مجلس الدولة 515015 الصادر بتاريخ 15\4\1551حيث استند المستأنف في طلبه إلغاء القرار المستأنف على انعدام التعليل منازعا التحقيق الضريبي الذي قامت به اللجنة المختلطة ، الضرائب تنفيذا للقرار التمهيدي المؤرخ في 57\59\ 1555و ذلك ألنها تمت في غيابه و دون اإلطالع على وثائقه إن المشرع الجزائري لم يعرف الرقابة الجباية بمفهومها النظري و لكنه حدد ضوابطها صالحياتها للمؤسسات الكفيلة بذلك من مفتشية الضرائب المختصة إقليميا إلى نيابة المديرية المكلفة ثم مصالح البحث و التحري . لقد تضمنت المادة 58 من قانون اإلجراءات الجبائية لسنة 1551 مهمة اإلدارة الجبائية الخاصة بالرقابة بقولها "تراقب اإلدارة الجبائية التصريحات و المستندات المستعملة لتحديد كل ضريبة أو حق أو رسم أو كما يمكنها ان تمارس حق الرقابة على المؤسسات و الهيئات التي ليست لها صفة التاجر و التي تدفع أجو را أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها " و بالرجوع للفقرة الثانية من هذه المادة نجد أن المشرع يعطينا و لو بصورة موجزة إجراءات القيام بهذه المهمة بنصه "تتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المؤسسات و المنشآت المعنية خالل ساعات فتحها للجمهور و ساعات ممارسة نشاطاتها" أما بنصه في "يتعين على المؤسسات و الهيئات المعنية أن تقدم لإلدارة الجبائية يناء على طلبها ، و الوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها "فهو بهذا قد حدد اإللتزامات الواجبة على

Summarized by © lakhasly.com

المكلفين الخاضعين أكثر دقة لمراقبة التصريحات في الفصل ألول من الباب االول المعنون بحق إلدارة في الرقابة ، بقية مواد الفصل الثاني فقد استرسل المشرع في تناول طرق و آليات هذه الرقابة مع تحديد دورها في رسم ب-إلطار القانوني للرقابة الجبائية : يقصد بإلطار القانوني للرقابة الجبائية :"مجموع الحقوق المخولة إلدارة الضرائب من أجل ممارسة حددت كيفية ممارسة عملية الرقابة المادة 39 من قانون إلجراءات الجبائية بنصها آلتي :" "من أجل ممارسة حقها في الرقابة و عندما توجد قرائن تدل على ممارسات تدليسية ، الجبائية أن ترخص ضمن الشروط المبينة في نص المادة 31 أدناه لألعوان الذين لهم على ألقل رتبة الوجيز في شرح قانون إلجراءات الجبائية ، 2كوسة فضيل ، مفتش و مؤهلين قانونيا القيام بإجراءات المعاينة في كل المحالت ، كل المستندات و الوثائق و الدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من الوعاء و المراقبة و دفع الضريبة " يمثل كذلك إلطار القانوني للرقابة الجبائية جميع الضمانات التي تحافظ على أموال و حقوق المكلف و ذلك باستبعاد العمليات التعسفية إلدارية التي تمارس بحجة أداء أعوان إدارة الضرائب و تتمثل مجمل هذه الضمانات أو الحقوق في: -حق استدراك ألخطاء إلدارية -الضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة تتولى مهام الرقابة الجبائية أربعة أجهزة هي : *مصالح البحث و المراجعة التابعة لمديرية البحث و المراجعات المتواجدة حاليا بالجزائر العاصمـــــة وهران و قسنطينة ، المكلفين بالضريبة ألهمية نشاطهم . *المديرية الفرعية للرقابة الجبائية التابعة للمديريات الوالئية للضرائب في إطار إلقليم إلداري للوالية. *المصلحة الرئيسية للرقابة الجبائية التابعة لمركز الضرائب. يعتبر حق الرقابة من أهم ألساليب التي تمنح لإلدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة و يتم ذلك بطريقتين : 1خالد الخطيب ، ألصول العلمية في المحاسبة الضريبية ، دار حامد :عمان ، 2فريجة حسين ، إجراءات المنازعات الضريبية في الجزائر ، مطبوعات دحلب، الطريقة ألولى :تبدأ بطلب توضيحات و تبريرات من المكلف بالضريبة ، الطريقة الثانية : تتم خارج المكتب ، و عليه نجد أن الرقابة تتلخص في جميع العمليات التي من شأنها التحقق من صحة و نزاهة التصريحات 1 المقدمة من طرف المكلف بالضريبة من خالل مقارنتها بعناصر و معطيات خارجية ب-5 حق إلطالع : ال تتحقق الرقابة الجبائية إال عن طريق إلطالع* على جميع الملفات و الوثائق المتعلقة بنشاطات وفقا الحكام المادة 15 من من قانون إلجراءات الجبائية . لقد مكن المشرع حق االطالع على وثائق إلدارات العموميةأو المؤسسات الخاصة و ذلك بموجب 2 المادتين 91 و 05 من قانون إلجراءات الجبائية تتمثل هذه الضمانة في إلمكانيات الممنوحة للمصلحة المحققة في إعادة النظر في إلقتطاع و تسويته سواء كانت التسوية بالتعديل أو بإنشاء اقتطاع جديد ، الستدراك هذه ألخطاء بأربع سنوات، المماثلة و التي جاء في فحواها آلتي :"5\مع مراعاة ألحكام الخاصة المنصوص عليها في المادة 317 يحدد ألجل الممنوح إلدارة بأربع سنوات)9(للقيام بتحصيل جداول التي يقتضيها استدراك ماكان محل سهو أو نقص في وعاء الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة أو تطبيق العقوبات الجبائية المترتبة عن تأسيس الضرائب المعنية . و في ما يخص وعاء الحقوق البسيطة و العقوبات المتناسبة مع هذه الحقوق ، الذكر اعتبارا من اليوم ألخير من السنة التي اختتمت أثناءها الفترة التي تم فيها فرض الرسو م على philippe colin ; la vérification fiscale ; نتعرض لهذهاآللية مفصال في الشق الثاني من المداخلة عندد تحليل آليات الرقابة الجبائية -1تنص* ; édition economica المادة 91 من قانون إلجراءات الجبائية :"يسمح حق إلطالع ألعوان إلدارة الجبائية قصد تأسيس وعاء 2الضريبة و مراقبتها بتصفح ـ-الوثائق و المعلومات المنصوص عليها في المواد المذكورة أدناه" و في ما يخص وعاء الغرامات الثابتة ذات الطابع الجبائي ، السنة التي ارتكبت أثناءها المخالفة المعنية . يمدد أجل التقادم المنصوص عليه بسنتين)1(إذا ما قامت إلدارة بعد إثباتها أن المكلف بالضريبة عمد إلى طرق تدليسية برفع دعوى قضائية ضده. 1\يمنح نفس ألجل لإلدارة لكي تدرج في التحصيل الجداول إلضافية الموضوعة في مجال الرسوم المحصلة لفائدة المجموعات المحلية و بعض المؤسسات ، اعتبارا من أول يناير من السنة التي تفرض الضريبة برسمها". و كما أكدت على هذا ألجل المادة 517 من قانون الرسم على القيمة المضافة . ب- 4الضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة : وفر المشرع جملة ضمانات2 لحماية أموال المكلف بالضريبة من تعسف ادارة الضرائب ، بعض المكانيزمات التي من شأنها الحفاظ على حقوقه و حمايته و التي تتلخص في مايلي: 5حق إلستعانة بمستشار . -منع إجراء رقابة ثانية . يتوجب على إدارة الضرائب إحترام و تطبيق هذه الضمانات المكفولة للمكلف بالضريبة و في حالة خرقهاتبليغ نتائج التحقيق. ،فإنه يتوجب عليها إبطال النتائج المتوصل إليها من هذه العملية هذا ما قضى به مجلس الدولة في قراره -6تنص المادة 517 من قانون الرسم على القيمة المضافة :"إن دعوى استرجاع المبالغ المقبوضة بال حق أو بصفة غير 1قانونية نتيجة خطأ ارتكبه ألطراف أو إلدارة تتقادم بمرور أجل قدره أرب سنوات اعتبارا من يوم الدفع". 2كوسة فضيل ، 3المادة 15

Summarized by © lakhasly.com

فقرة 9 من قانون اإلجراءات الجبائية لسنة 1551 ـ9 المادة 15 فقرة 1 من قانون اإلجراءات الجبائية لسنة 1551. 5وفقا الحكام المادة 315 من قانون الضرائب االلمباشرة و الرسوم المماثلة . 1 الصادر بتاريخ 57\50\1553 ثانيا : أشكال و آليات الرقابة الجبائية تعتبر الرقابة الجبائية من أهم طرق اإلثبات التي تتخذها اإلدارة الجبائية لمحاربة ظاهرة الغش و الحد من آثارها الوخيمة على اإلقتصاد الوطني ، ألشكال الثالث التي تتخذها و حسب الطرق و آلليات المتبعة لبلوغ أغراضها. تختلف أشكال الرقابة الممنوحة لإلدارة الجبائية حسب تدرج الر قابة الجبائية إلى ثالث صور ، ـالرقابة بعين المكانالرقابة على الوثائقالرقابة الشكلية إن الرقابة الشكلية تعتبر اإلجراء ألولي الذي تباشره اإلدارة الجبائية في الرقابة ، ألخيرة الفحص الشكلي لجميع التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة و التصريح المادي و عليه ال تهدف الرقابة الشكلية إلى تصحيح ما صرح به المكلف بالضريبة بقدر ما تنظر إلى الشكل الذي جاءت به هذه التصريحات و التي يتم معاينتها في المرحلة الثانية و المتمثلة في الرقابة على ـ1الصحن عبد الفتاح و نور أحمد، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر ، 1 تعمل إدارة الضرائب من خالل هذا الشكل من الرقابة على فحص جد دقيق 2 على مستوى المكتب ، المكتتبة و التي يقدمها المكلف بالضريبة من خالل مقارنتها بالوثائق و المعلومات التي تحوزها إدارة 3 الضرائب عن الوضعية الحقيقية لكل مكلف بالضريبة ينحصر هذا الشكل من الرقابة على الوثائق ، 4 التصريحات المقدمة من المكلف بالضريبة و لتقديم إضافات في ما يخص النقاط و المسائل التي تم تحديدها من طرف إدارة الضرائب ، تلجأ هذه ألخيرة إلى مراسلته من أجل تقديم تبريراته وفقا ألحكام المادة 54 من قانون اإلجراءات أما في ما يخص طلب التوضيحات و التبريرات، بالضريبة و طلب توضيحات و تبريرات منه في كل المسائل التي يشوبها غموض أو إبهام ، بالضريبة أجل ال يقل عن 35 يوما من أجل تقديم رده و في حالة إنقضائها يتم فرض ضريبة تلقائية من هذا ما قضى به مجلس الدولة في قراره الصادر بتاريخ 51\0\. ـ1محمد التهامي طواهر و مسعود الصديقي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 3هذا ما حددته المادة 58 من قانون اإلجراءات الجبائية بفقرتيها ألولى و الثانية . ص 611 نقال عن وائل عكاشة ، المنشآت التجارية ضريبيا في ألردن، رسالة ماجستير ، 5المادة 61 معدلة بموجب المادة 11 من قانون المالية لسنة 2001 6قرارمجلس الدولة رقم 066000 الصادر بتاريخ 65\1\2004 أـ3 الرقابة بعين المكان : بعد قيامها بالرقابة الشكلية و الرقابة على الوثائق تخرج إدارة الضرائب عن إطارها الضيق ، أعوان الضرائب الذين يشترط فيهم على ألقل رتبة مراقب إلى مكان مزاولة المكلف بالضريبة لنشاطه من أجل إجراء معاينات ميدانية للتأكد من صحة و نزاهة المعلومات الموجودة في التصريحات المقدمة يقوم المحققون في هذه الحالة بفحص الدفاتر و السجالت و جميع الوثائق المحاسبية التي حررت من طرف المكلف بالضريبة أو من طرف غيره و المتعلقة بنشاطه ، الشكلين السابقين لما تحققه من معاينة واقعية و هو ما أدى بالمشرع إلى تكريسها في آليتين يتمثالن في التحقيق المحاسبي و التحقيق المعمق ، 13\55\1559 بأن الرقابة بعين المكان تخضع آلجال محددة بستة أشهر)0(. بـ ـأليات أو طرق الرقابة الجبائية: خول المشرع لكثير من ألجهزة مهمة الرقابة الجبائية ووضع ضوابط و طرق لهذه الرقابة ، قانون اإلجراءات الجبائية في هذا الموضوع ببيان مفصل له ، و عليه نتناول طرق الرقابة الجبائية حسب ترتيبها الوارد بهذا القانون . يعد التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات التي ترمي إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلف بالضريبة ، 1 باستثناء طبعا الدفاتر التجارية الواجبة قانونا ، و يهدف هذا التدقيق او التحقيق إلى التأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية و غيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها. لقد وضع المشرع ضوابط و شروط بمقتضى نص المادة 51 من قانون اإلجراءات الجبائية يحدد بمقتضاها السير القانوني لهذه العملية مبينا شروطها من جهة و ضابطا إلجراءاتها من جهة أخرى. تتلخص جملة شروط التحقيق في المحاسبة في مايلي: ص 95 . ـ5البد و أن يتم التحقيق بعين المكان أي في محل المكلف بالضريبة ، يمكن للمحققين أخذ الوثائق المحاسبية لفحصها في مكاتبهم . ـ1اليمكن إجراء التحقيق في المحاسبة إال من طرف أعوان اإلدارة الجبائية الذين لهم رتبة مراقب على ـ 3يمارس التدقيق او التحقيق مهما كانت الوسيلة أو السند المستعمل لحفظ الحقوق حتى و لو كانت عن طريق اإلعالم آللي و سواء كانت المعطيات تساهم بصورة مباشرة او غير مباشرة في تكوين النتائج كما ضبطت المادة51 الفقرة الرابعة إجراءات التحقيق في المحاسبة وفق التفصيل آلتي : 5_ ال يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة كقاعدة عامة دون إعالم المكلف بالضريبة مسبقا عن طريق إرسال إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول بهدف تحضير الوثائق و المستندات في أجل أدناه 55 أيام إبتداء من تاريخ استالم هذا اإلشعار، أوردته نفس الفقرة هو حالة حدوث مراقبة مفاجئة و التي يكون الهدف منها المعاينة المادية للعناصر الطبيعية لالستغالل أو التأكد من وجود الوثائق المحاسبية و حالتها ، بالتحقيق في المحاسبة عند بداية عمليات المراقبة . ـ5يتضمن اإلشعار بالتحقيق البيانات التالية : *ألقاب و أسماء و رتب المحققين. *تاريخ و ساعة أول تدخل و

Summarized by © lakhasly.com

الفترة التي يتم فيها التحقيق. *الحقوق و الضرائب و الرسوم و ألتاوى المعنية . *يجب ان يتضمن إلشعار صراحة و تحت طائلة بطالن إلجراء، إلستعانة بمستشار من إختياره أثناء إجر اء عملية الرقابة . ـ3حددت المادة 51 مدة التحقيق بعين المكان و إلستثناءات الواردة عليه و ذلك بشكل إلزامي. ـ6الرجوع إلى نص المادة 15 فقرة 9 التي حددت أألجل ب9أشهر لبعض المؤسسات و حسب رقم أعمالها و يمدد هذا أألجل إلى ستة أشهر إذا إرتفع رقم أألعمال ، ب ـ5التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة : على غرار التحقيق المحاسبي الذي تباشره مصالح الرقابة لدى إلإدارة الجبائية ، 5441 ما يعرف بالتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية ، المادة 15 فقرة ـ3-1-5 9من قانون إلإجراءات الجبائية . إن التحقيق المعمق يعتبر امتدادا منطقيا للتحقيق المحاسبي و الذي يخص بالتحديد الضريبة على الدخل يقصد بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية العامة "مجموع العمليات التي تستهدف الكشف عن 2 كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف و الدخل المصرح به" ،أي التأكد من التصريحات على الدخل العام من مداخيل محققة خارج الجزائر –فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات البنية و غير يمكن برمجة التحقيق المعمق إثر التحقيق المحاسبي سواء باسم المستغل الشخصي لمؤسسة أو الرؤساء و الشركاء أألساسيين للشركة أو كل شخص ملزم قانونا بتصريح مجمل دخله. ينفذ هذا التحقيق كذلك في حالة إذا ما لوحظ فارق محسوس بين المدخول المصرح به من طرف لقد فصلت شروط و إجراءات هذه العملية المادة 15 من قانون إلإجراءات الجبائية ، الخطيرة و الحساسة لهذه العملية حرص المشرع على إحاطتها بالسر المهني و ضبطها بالشروط القانونية الكفيلة بإنجاحها و التي تتلخص في مايلي : ـ5ال يمكن ألعوان إلإدارة الجبائية القيام بالتحيق المعمق إال على أألشخاص الطبيعيين، أألشخاص المعنوية)الشركات (. ـ1المقصود بالتحقيق المعمق هو معرفة الدخل الحقيقي للشخص الطبيعي للتحقيق في الضريبة على ـ3بمقتضى هذا التحقيق يتم التأكد من إلنسجام الحاصل بين المداخيل المصرح بها من جهة و الذمة المالية و الحالة المالية و العناصر المكونة لنمط أعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى. 2العيد صالحي ، ـ9ال يقوم بالتحقيق المعمق إال أألعوان من رتبة مراقب على أألقل. و لصحة هذا آاللية البد من مراعاة إجراءاتها القانونية : ـ5البد من إعالم المكلف بالضريبة و المراد حساب دخله بذلك مسبقا و ذلك من خالل إرسال إشعار مع ضرورة إرفاقه بإشعار باإلستالم. ـ1البد من منح المكلف بالضريبة المراد التحقيق في وضعيته الجبائية الشاملة مهلة 51 يوما تحسب من تاريخ استالم إلشعار و ذلك بغرض التحضير المركز للتحقيق المعمق. ـ3البد من إعالم إلإدارة الجبائية المكلف بالضريبة المحقق في وضعيته الجبائية أنه من حقه إلستعانة فإذا غاب إلعالم بهذا الحق بطل التحقيق المعمق في الوضعية الشاملة. ـ9ال يمكن أن يمتد التحقيق المعمق تحت طائلة بطالن فرض الضريبة فترة تفوق سنة واحدة إبتداءا من تاريخ استالم االشعار بالتحقيق أو تاريخ تسليمه. ترد على هذه القاعدة استثناءات تطيل من مدة المراقبة في الحاالت التالية : * في حالة استعمال مناورات تدليسية مثبتة قانونا. *في حالة استعنال المكلف بالضريبة معلومات خاطئة أو غير كاملة. *إذا تماطل المكلف بالضريبة في الرد على طلبات التفسير أو التبرير في آآلجال القانونية . وضع المشرع الجبائي القواعد العامة لعملية "المعاينة"التي تشكل إحدى الوظائف الحساسة لعمل إلإدارة ألعوان إلإدارة الجبائية الحق في القيام بكل التحقيقات و المعاينات التي تبدو ضرورية في المحالت المهنية للمكلفين من صناع و تجار و مكلفين بآخرين بالضريبة . اليمكن ألعوان إلإدارة الجيائية الدخول إلى محالت المكلفين بالضريبة من أجل القيام بكل أعمال 1 المعاينة و التحقيق الضرورية لضمان حق الضريبة إال خالل النهار و في ساعات محددة ـ6 من أول أكتوزبر إلى 35مارس: من الساعة السادسة صباحا حتى السادسة مساء. 1من أول أفريل إلى 35 سبتمبر :من الساعة الخامسة صباحا حتى الساعة الثامنة مساء. واستثناءيمكنهم الدخول ليال إلى المصانع و معامل التقطير عندما تكون هذه المؤسسات في مرحلة نشاط. تنقسم المعاينة إلى قسمين : *المعاينة التلقائية :و الهدف منها هو تأسيس وعاء الضريبة و مرافبتها و هو ما يعرف بالرسوم على *المعاينة إلجرائية و التي نصت عليها المادة 34 بقولها :"عندما توجد قرائن تدل على ممارسات تدليسية "فالدافع أألساسي هو وجود هذه القرائن و الميزة الثانية لهذه العملية هو تدخل السلطة 1 الفضائية في تدشين أو الترخيص بإجراء المعاينة إلجرائية لم يعرف المشرع حق إلطالع تعريفا لغويا لكنه أشار من خالل نص المادة 91 إلى أنه:"يسمح حق إلطالع بتصفح الوثائق و المعلومات المنصوص عليها في المواد المكورة أدناه"، 14فقرة أخيرة و المادة 91 الهدف من استعمال هذا الحق بقولها :"يسمح حق إلطالع ألعوان إلإدارة الجبائية بالحصول على المعلومات و الوثائق مهما كانت وسيلة حفظها قصد تأسيس و عاء الضريبة و إن حق إلطالع يعد أألصل العام في عمل إلإدارة الجبائية و ذلك لتحقيق أهدافها و بالتالي الحفاظ على الوثائق المراد الحصول عليها قصد إلطالع حسب القطاعات المذكورة في المواد الالحقة ، إلستثناءات الواردة في كل القطاعات منها في إطار ما سماه و ركز عليه في المواد ـ07-00-01 إن الوثائق المراد إلطالع عليها

Summarized by © lakhasly.com

بحسب القطاعات تتمثل في : *حق اإلطالع لموضوع الضمان اإلجتماعي وجوبيا *حق اإلطالع في ملفات الهيئات القضائية على سبيل الجواز ـ5نصت المادة 31 من قانون االجراءات الجباية فقرة :5"ال يمكن الترخيص بحق إجراء المعاينة إال بأمر من رئيس 1المحكمة المختصة إقليميا أو قاض يفوضه هذا األلخير " ـ2المادة 41 من ق إ الجبائية . 3المادة 44 من ق إ الجبائية. *حق اإلطالع على األلرشيف . *دفاتر المخازن العامة حسب نص المادة 21 من قانون اإلجراءات الجبائية. *أعمال التأمين حسب نص المادة 25 من قانون اإلجراءات الجبائية. *إيرادات القيم المنقولة حسب نص المادة 23 من قانون اإلجراءات الجبائية. * الدفاتر التجارية حسب نص المادتين 24-23 من قانون اإلجراءات الجبائية. *الهيئات المالية المعتمدة حسب نص المادتين ـ22 و . *شركات الوساطة و شركات األلسهم حسب نص المادتين25و25 من من قانون اإلجراءات الجبائية. و رغم حرص المشرع في مواده المختلفة على بيان التزامات المتعاملين مع االدارة الجبائية في قيام هذه االخيرة بحق اإلطالع ، ذكرها في نفس مواد قانون اإلجراءات الجبائية أهمها . *اإلستثناء األلول: نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 90 إذ أن المعلومات الفردية ذات الطابع االقتصادي أو المالي المتحصل عليها أثناء التحقيقات االحصائية التي تجري بموجب األلمر 552-22 المؤرخ في 5\05\0522 و المتضمن تحديد مدة و كيفيات إجراء اإلحصاء العام للسكان في مجموع التراب الوطني ال يمكن بأي حال من األلحوال استعمالها ألغراض المراقبة الجبائية . *اإلستثناء الثاني: يستثنى بمناسبة حق اإلطالع على األلرشيف و السندات العمومية و كذا الموثقين و المحضرين القضائيين و كتاب الضبط و كتاب اإلدارات المركزية والمحلية العقو د المودعة لديهم المتعلقة بالهبات و الوصايا المعدة من قبل الموصيين و هم على قيد الحياة". *اإلستثناء الثالث:ال يمكن ألعوان االدارة الجبائية أن يطلبوا اإلطالع في إدارات الواليات و الدوائر و البلديات إال على العقود المحددة في المادتين 18 و 05 من قانون التسجيل و هي العقود التي تتناول أو حق التمتع باألموال العقارية ، تكوين شركة و مد أجلها و دمجها أو حلها . ـ المادة 40 من قانون اإلجراءات الجبائية. نخلص في ختام ماتم عرضه في هذا المقال المختصر أن الرقابة الجبائية من الوسائل الهامة في اإلثبات في المنازعة الضريبية ، تشكل المستندات الضريبية الوسيلة الصحيحة لإلثبات في المادة الضريبية و يتم ذلك عادة عن طريق آليات الرقابة الجبائية التي تتم في أشكال ثالث أساسية . لقد حدد المشرع آليات و صور مختلفة للرقابة الجبائية من أجل إثبات قانونية التصريحات المقدمة إلدارة و تتم المحافظة على الحقوق العامة للمجتمع. توصلنا في ما تم عرضه إلى أن أشكال و آليات الرقابة الجبائية ترمي إلى تفادي كل التجاوزات التي تقوم بها إدارة الضرائب أثناء مزاولتها لنشاطها عن طريق إيجاد ضمانات للمكلف بالضريبة تحميه من أي تعسف من إدارة الضرائب من جانب، التصريحات المقدمة من قبل المكلف بالضريبة ليتم الكشف الصحيح للمخالفات و األلخطاء المرتكبة ، هو ما يحقق العدالة في اإلقتطاعات و ذلك بمساواة جميع المكلفين بالضريبة

Summarized by © lakhasly.com